

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية الافريقية

الحمد لله

حضرات السادة:

يسعدنا كثيرا أن نستقبل في طنجة عاصمتنا الصيفية أعضاء اللجنة الاقتصادية الافريقية التي ستعقد بها دورتها الثالثة، وإننا باسمنا الخاص، واسم شعبنا وحكومتنا لنرحب بكم في ربوع هذا البلد الذي هو بلدكم، إذ أنه يكون جزءا من وطننا الأكبر افريقيا الناشئة التي ستكون وفق ما نبتغيه لها جميعا.

لقد كافحنا في سبيل التحرير الكامل لقارتنا، وسنواصل الكفاح في سبيل ذلك مخلصين لتعاليم والدنا المرحوم، ولذا نشعر اليوم بفرح عظيم ونحن نرى من بينكم بعثة الدولة الجزائرية الشقيقة التي أحرزت استقلالها بعد صراع بطولي مجيد، فقد تعزز بها جانب دول ميثاق الدار البيضاء، وستصل هذه الدول الى أوج عزتها عندما تتحرر افريقيا بكاملها من نير الاستعمار بفضل كفاح أبنائها المغاوير.

إنكم لتعلمون أن تأسيس هذه اللجنة قرر من طرف المؤتمر الافريقي الذي انعقد بالدار البيضاء ما بين رابع وسابع يناير سنة 1961 باستدعاء من جلالة والدنا الملك محمد الخامس رحمه الله، ولقد كان بود جلالته أن ينظم هذا المؤتمر في سلكه الدول الافريقية على أوسع نطاق لاعتقاده (أن مصير افريقيا واحد، ونضالها في سبيل الحرية واحد، وأهدافها مشتركة) كما صرح رحمه الله بذلك في خطابه الافتتاحي.

وبهذه الروح حرر ميثاق الدار البيضاء وصودق عليه، وإنكم لعلى علم بما كان لهذه الوثيقة التاريخية من صدى بعيد في العالم بأسره، ولقد كان الغرض من هذا الميثاق هو المحافظة على الاستقلال المستعاد بعد صراع عنيف، وحماية سيادة الدول الافريقية ووحدة ترابها، كما أنه كان يستهدف تعزيز جانب السلم في العالم باتباع سياسة عدم التبعية والانحياز.

ويؤكد الميثاق من جهة أخرى ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول الافريقية، وذلك باستثمار الثروات الوطنية لفائدة الشعوب، وضرورة التعاون بين الدول الموقعة عليه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإن تأسيس هذه اللجنة ليعد من أهم مقررات الميثاق لتعزيز جانب الحرية بافريقيا والتعجيل بتحقيق وحدتها، وانه لمقرر هام، لأن الاجتماعات الدولية للجنة الاقتصادية الافريقية المتركبة من وزراء اقتصاد الدول الافريقية المستقلة تهدف كما يقول الميثاق (الى اتخاذ قرارات للتعاون الاقتصادي الافريقي)، إذ لا يمكن لأمر أن يتسم بالصلاح، وأن يكتب له الدوام إلا إذا كان مرتكزا على الاقتصاد، كما أن الاستقلال السياسي لدولة ما يكون متضعضعا على الدوام إن لم يكن مرتكزا على استقلال اقتصادي.

لقد عم الأمم الشعور بضرورة تقوية الانتاج لتعزيز سيادتها ورفع مستوى سكانها، لكن هذا التسابق بين الدول الذي يحتوي في آن واحد على منافع ومضار، دل ـــ ولا سيما عند الأمم الغنية ـــ على أن السوق المحلية ـــ إذا بقي العالم على تقسيمه الحالي ـــ غير كفيلة بتحقيق الانتاج الفلاحي، ولا مساعدة على استهلاك المواد الأولية بكيفية منظمة، ولا قادرة على تهييء منافذ كافية للصناعات العصرية.

لقد اجتمعت لجنتكم بكوناكري ثم بالقاهرة، وحصلت على نتائج لا يستهان بها، ونحن مسرورون بذلك، ولقد حددتم بكوناكري المبادىء والأهداف، وأكدتم في القاهرة القرارات المتخذة في كوناكري، وبدأتم في تشييد صرح منظمتكم الذي يتمثل في:

ـــ مجلس الوحدة الاقتصادية.

ـــ والسوق الافريقية المشتركة.

ـــ والبنك الافريقي للتوسع الاقتصادي.

ـــ واتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني.

ـــ والاتحاد الافريقي للأداءات.

ـــ والاتحاد الافريقي للطيران.

ـــ والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية.

وعليكم الآن أن تواصلوا بذل الجهود لاخراج هذه المقررات الى حيز الوجود، وإننا لندرك أن تأسيس مجموعة اقتصادية افريقية ليس من الأمور الهينة. ولكن العمل له عمل جذاب.

وأخشى ما نخشاه هو تثبيط الجهود حينما نريد أن ننتقل من طوز التفكير فى الأمور الى طور تحقيقها، لأننا نواجه في هذا الطور صعوبات عملية وتضارب المصالح.

ومن حسن حظ مجموعة دول ميثاق الدار البيضاء التي تريد أن تجعل من نفسها نواة افريقيا المتحدة اقتصاديا ـــ أنها مرت بمتاعب واحدة، وجاهدت جهادا متشابها، وأن لها عزيمة موحدة للتخلص من جشع الاستعمار الجديد.

بيد أننا إذا كنا نشعر بمصلحتنا الحيوية التي تتشخص في تكوين وحدة اقتصادية افريقية منسجمة في أقرب وقت ممكن، فينبغي لنا ـــ من جهة أخرى ـــ أن نتفهم الحقائق ونقط الضعف الناتجة إما عن تخلفنا الاقتصادي، وإما عن التفوق الاقتصادي للكتل الموجودة الآن في العالم، أو الكتل التي هي في طور التكوين، ومن البديهي أن العالم دخل الآن في طور المجموعات الاقتصادية الكبرى، وأن الدول المنعزلة اقتصاديا لا يمكنها أن تتمتع باستقلالها السياسي، ومن بين نقط ضعفها نسجل في المرتبة الأولى الاندفاعات الغير الحكيمة التي تعتري بعض الدول النامية، وتحدوها الى اعتناق السياسات السهلة، وذلك ببقائها مرتبطة ـــ بكيفية مقنعة ـــ بروابط تبعية مع الدول الاستعمارية، ونحن متيقنون بأن هذه الدول ستخسر الصفقة لا محالة، وستبقى بالنسبة للأقطار

الصناعية مجرد عميل يبيعها المواد الخام، ويشتري منها المواد المصنوعة والذين ساروا في هذا الطريق هم أنفسهم الذين صرحوا بأنه لا فائدة ترجى من تكتل اقتصادي بين دول لا يختلف انتاجها إلا قليلا، ولا يكمل اقتصاد بعضها اقتصاد البعض الآخر، وإذا كان فيما يدعونه نصيب من الحقيقة، فينبغي أن يكون باعثا لنا على المزيد من تكتيل جهودنا، هذا التكتيل الذي ينبغي له أن يعتمد في أول الأمر على خفض حقوق الجمرك وحرية التبادل.

ويبقى التعاون الاقتصادي الافريقي حبرا على ورق، إذا لم تتوصل تلك الدول الى خلق حركة تجارية متبادلة تمثل جانبا من تجارتنا الخارجية.

وسيسهل علينا أن نجتاز هذه المرحلة التي يمكننا أن نعتبرها مرحلة تمهيدية، وفي إمكاننا أيضا أن نتخذ بعض الاحتياطات لاجتناب كل عرقلة يمكن أن تنتج عن التعجيل بتحقيق الادماج الاقتصادي غير أنه يجب علينا أن نسعى في الوقت نفسه لخلق انسجام في اقتصاد افريقيا إذا كنا عازمين على تحقيق اندماج اقتصادي كامل لهذه القارة.

والغرض من وحدتنا هو العمل على تطوير اقتصادنا بكيفية منتظمة، ومن غير شك فإن القواعد الأساسية للاقتصاد الباعثة على تسهيل المبادلات التجارية، لتحتم علينا أن نسعى في جعل انتاجنا ونشاطنا الاقتصادي منسجما.

غير أنه يتعين علينا أن نعمل بنظام ومن غير تضييع وقت، وأن نسعى في سبيل هذا الانسجام في نطاق تصميماتنا وتطورنا الاقتصادي، وإننا لنشعر بأنكم مقتنعون بذلك، كما نعلم أنكم اشتغلتم على الدوام، وستشتغلون مستقبلا في جو ملؤه المودة والتفاهم الصريح، جامعين بين الحماس الذي لا تتحقق بدونه مثلنا العليا، وبين الرصانة التي تمكن وحدها من العمل بفعالية وجدوى، لأنه يجب علينا أن نبني فوق الأسس التي وضعتموها خلال الاجتماعات السابقة متشبعين بروح ميثاق الدار البيضاء.

وباستطاعتكم أن تحسوا أن أنظار العالم كله متجهة نحونا، فالبعض ينظر إلينا نظرة ملؤها العطف، لأنه يدرك أن التقدم الذي يحقق في ناحية ما من العالم تعود فائدته عاجلا أو آجلا على جميع النواحي، ولأنه يشعر بالتضامن الانساني.

والبعض الآخر ينظر إلينا نظرة ملؤها التحفظ والاحتراز.

فيجب علينا أن نبرهن للفريق الأول على أن افريقيا جديرة بثقتهم، وللفريق الآخر على أن الشعوب الفتية الحرة قادرة على تذليل الصعاب بفضل إيمانها وشجاعتها. والسلام.

ألقي بطنجة

الثلاثاء 5 ربيع الأول 1382 — موافق 7 غشت 1962